دور المكتبة الجامعية في تحقيق أهداف التعليم العالي

■ د.يوسف أبوبكر يوسف
كلية الآداب / جامعة سبها

الملخص:

ترتبط أهداف التعليم العالي بالأهداف الأساسية التي يريدها المجتمع أن تتحقق له في سبيل إرساء دعائم التنمية بصورة عامة في مختلف القطاعات، والتنمية البشرية المؤهلة والمدربة على وجه الخصوص؛ حيث تعتبر التنمية البشرية وإدارتها في هذا العصر من أهم مقومات التقدم العلمي والحضاري.

لذلك أنشأ التعليم العالي مؤسسات علمية تتمثل في الجامعات والأكاديميات العلمية، والمراكز البحثية المتخصصة، والمعاهد العليا، وبطبيعة الحال أنشأ لها مكتبات علمية تقدم خدماتها لهذه الشريحة من المجتمع،وتعينها على تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة المدى، للنهوض بالمستوى المعيشي والتنموي لسد احتياجات ومتطلبات المجتمع، والمتمثل في إعداد المتخصصين في مختلف فروع العلم والمعرفة، وتحقيق التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن والثقافة، والاهتمام بالبحث العلمي وتطوير وسائله وأساليبه من خلال تفسير وتبسيط البحوث العلمية، وتقديم الاستشارات العلمية لجميع أجهزة الدولة، باعتبار مؤسسات التعليم العالي بيوت خبرة للمجتمع.

تمهيد:

الجامعات بصورةٍ عامة هيئات علمية تختص بالتعليم العالي لمرحلة الليسانس والبكالوريوس، والدراسات العليا الدبلوم التمهيدي والإجازة العالية (الماجستير) الاجازة الدقيقة (الدكتوراه)، والبحث العلمي. وذلك من خلال الكليات والأقسام العلمية ومراكز البحوث العلمية في كافة المجالات والتخصصات، حيث يعتبر التعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة أمام الدول النامية لإبراز شخصيتها وتحقيق تطلعاتها في التقدم والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.[1] ويقصد بالتعليم الجامعي مراحل التعليم التي تلي التعليم الثانوي العام والمتخصص.

وتعتبر مؤسسات التعليم الجامعي مؤسسات لها طبيعتها الخاصة، حيث أن وظيفتها لا تقتصر على التعليم وتخريج كوادر مؤهلة فقط، وإنما تهتم بالبحث العلمي وتنمية وتطوير المعرفة بصورةٍ مستمرة، وهذا فضلاً عن وظيفتها المرتبطة بالمجتمع بصورة مستمرة، ودورها في تحمل مسؤوليات التغير الاجتماعي.[2]

ويرتبط اهتمام الدول بجامعاتها بمدى تقدير هذه الدول وإدراكها لدور الجامعة، حيث تنظر بعض الدول إلى الجامعات باعتبارها المؤسسات المسؤولة عن تكوين القوى العاملة البشرية المدربة على أعلى المستويات، وتعتبرها مسهماً أساسياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[3] ومن ثم فإن هذه الدول لا تدخر وسعاً في دعم الجامعات وتشجيعها.

وكلمة جامعة في أصلها الإنجليزي University مشتقة من الكلمة اللاتينية Universite ومعناها الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة في المدينة من أجل ممارسة السلطة.

ومن هنا كان استخدام كلمة (الجامعة) للدلالة على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب.[4]

ويتسم دور الجامعة بالنهوض بمستوى الدولة المعيشي والتنموي، على مختلف المستويات، لسد احتياجات المجتمع بصورة عامة. وقد شهد مفهوم التعليم الجامعي تطورات عدة على مختلف المراحل، إلى أن استقر في الشكل الذي نعاصره الآن، حيث أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي مراكز للبحوث والاستشارات، وخدمة التنمية الاجتماعية في نفس الوقت، وقد ظلت الجامعات في جميع مراحل تطورها تمثل قمة التعليم وقمة البحث العلمي في مجتمعاتها.

أهداف التعليم الجامعي:

1 - إعداد المختصين في مختلف فروع العلم والمعرفة والإنتاج والخدمات، وتأهيلهم وتزويدهم بمستوى عالٍ من المعرفة والمهارات اللازمة، حتى يواكب المجتمع تقدم العلم والتقنية والتكنولوجيا العالمية، وذلك بتأهيل وإعداد كفاءات وكوادر بشرية قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العلمية والعملية.

2 - تحقيق التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن والثقافة، لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية، والعمل على تطويرها، والمساهمة في إنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 - الاهتمام بالبحث العلمي، وكشف أسرار الطبيعة، وتنمية المعرفة البشرية بكل

أشكالها، من خلال النهوض والمشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة، التي تسهم في التقدم العلمي والتقني، وخاصة ما يهدف منها إلى إيجاد الحلول لمختلف القضايا والمشاكل التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي.

4 - تطوير وسائل وأساليب البحث العلمي والتعليمي، بما في ذلك وضع المؤلفات التعليمية الجامعية وترجمتها وتطويرها، والاهتمام بالنشر، حيث لا تقتصر مهمة الجامعة على إجراء البحوث وإعداد الباحثين، إنما تمتد هذه المهمة لتشمل تقديم نتائج البحوث، عن طريق وسائل النشر في الدوريات والكتب المنهجية والمرجعية، للمساهمة في حماية التراث الإنساني، والحفاظ على نتاج الفكر الإنساني.

5 - تفسير وتبسيط البحوث العلمية، وتوفير المعامل والمختبرات اللازمة للبحث العلمي، وإمكانيات التدريب المعملي والسريري.

6 - الاهتمام باللغة العربية وآدابها، والتأكيد على استعمالها في كافة فروع العلم والمعرفة، وتوثيق الصلات والروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى، محلياً وعربياً وعالمياً.

7 - المساهمة في القيام بأعمال الخبرة، وتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات والشركات والمصالح والأجهزة المختلفة للدولة، والعمل على الرقي بالآداب والأخلاق العامة، وتطوير العلوم والفنون.

مما تقدم يمكننا القول بأن رسالة الجامعة، رسالة حضارية وتعليمية وإعلامية واجتماعية وسياسية، وتقوم الجامعة بالوظائف الأساسية لها من خلال ثلاثة محاور رئيسية، يكاد يجمع عليها خبراء التعليم العالي، وتتمثل في الآتي:

أولاً: إعداد القوى البشرية العاملة المؤهلة.

ثانياً: البحث العلمي.

ثالثاً: الخدمات المجتمعية.

أولا: إعداد القوى البشرية العاملة المؤهلة

مما لا شك فيه أن العنصر البشري هو المصدر الأول لكل ثروة مادية وفكرية وروحية، وأن الجامعات هي المكان الأصيل الذي يتخرج فيه حمل لواء العلم والبناء. وإعداد هذه القوى البشرية إعداداً جيداً، من المهام الأساسية التي صاحبت التعليم الجامعي منذ نشأة مراحله الأولى.

فقد كانت الجامعات في العصور الوسطى تقوم بتأهيل القوى البشرية العاملة في مجال القانون، والطب، واللاهوت، وغيرها من التخصصات التي يحتاجها المجتمع في ذلك الوقت.

وفي القرن التاسع عشر، تطورت التخصصات العلمية، وبدأت الجامعات بإعداد وتأهيل العاملين في مجال التدريس، والهندسة، والزراعة، والعلوم الإنسانية الاجتماعية، ثم شهد القرن العشرون تخصصات جديدة في علوم الإدارة والاقتصاد والسياسة والصحافة والإعلام وعلوم المكتبات والتوثيق، ثم جاء القرن الواحد والعشرون ليشهد تخصصات أكثر دقة، بدخول تقنية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية والإلكترونية، وأصبحت المعلوماتية سمة العصر وتخصصه، وما إلى ذلك من التخصصات التي نتجت عن تطور المعرفة البشرية وتعدد احتياجات المجتمعات المعاصرة، بدخول عصر العولمة وانفجار المعلومات، والحصول عليها بأسرع وقت وأيسر الطرق وبأقل جهد.

لذا فإن الفرق الجوهري والحقيقي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليس في عدد أبنائها، ولا ما على أرضها من مظاهر التنمية الصناعية والاقتصادية، وإنما هو في مجموع ما توافر لكل منها من خبرات متقدمة في العلوم المختلفة والفنون والآداب والثقافة العامة، كماً وكيفاً.

وإذا كان العنصر البشري هو من أهم العناصر في بناء المجتمع وتقدمه، وإن الجامعات هي المكان التي تشكل هذا العنصر في صورته النهائية قبل أن يخرج إلى المجتمع، ليسهم في بنائه وتطويره. وإذا كانت الجامعة هي التي صنعت هذا التقدم العلمي الهائل الذي نشهده في الدول المتقدمة، فإن الجامعات في الدول النامية لها دور أكثر أهمية، يتمثل في مسؤوليتها بتخريج متخصصين مؤهلين قادرين على قيادة الدولة نحو تحقيق هدفها في الرفاهية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث تغيرت النظرة إلى التعليم بصفةٍ عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة. إذ أصبح "التعليم عملية استثمارية لا استهلاكية، وهو استثمار بشري لا استثمار مادي، وليس موجهاً إلى العناصر اللازمة للتنمية فحسب، ولكنه موجه بنفس الدرجة إلى إحداث التغيير الجذري في القيم والنظم وأنماط السلوك والاتجاهات في المجتمع، وتم ذلك باستيعاب الطالب للمعلومات من مصادرها المتعددة".[5]

وهكذا يمكننا النظر إلى الجامعة على أساس تعليم وإعداد كفاءات بشرية متخصصة، قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العلمية والعملية، وتحمل دورها القيادي في تزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً، والقادرة على الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

ثانياً: البحث العلمي

لقد قامت الجامعات منذ إنشائها بمهمة نقل المعرفة من جيل إلى الجيل الذي يليه، هذا فضلاً عن قيامها بالإضافة العلمية إلى المعرفة الإنسانية عن طريق البحث العلمي، ولا يوجد علم أو تقدم علمي إلا عن طريق البحث.

وتقدم البحث العلمي يعتمد بالدرجة الأولى على المنهج الذي يدور في فلكه، وجوداً أو عدماً، صدقاً وزيفاً، وتعد مهمة البحث العلمي من أهم وظائف الجامعة، نظراً لأهميته في تنمية المعرفة البشرية وتطويرها بصورةٍ مستمرة، من خلال برامج البحوث العلمية التي تجريها.

كما أنها –أي الجامعة– تقوم بتأهيل الباحثين، وتحرص كل الحرص على توفير المناخ العلمي المناسب لإجراء تلك الأبحاث، وذلك بتوفير المختبرات المجهزة بالمعدات اللازمة لها، وفق أحدث ما توصل إليه العلم، وكذلك تجهيز المكتبات وتزويدها بكل ما يلزم للعملية البحثية وخدمات المعلومات، حيث تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم والتربية والبحث العلمي، الذي تقوم به كلياتها وأقسامها ومراكزها، مساهمة منها في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، والمساهمة أيضاً في تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية.

وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع واستغلالها، وهي الثروة البشرية. وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية.[6]

فما أحوجنا اليوم في جامعتنا ومراكز البحوث العلمية العربية إلى مراجعة أساليبنا وخططنا وبرامجنا ومناهجنا، بما يواكب طرق التقدم الإنساني الحضاري المعاصر، في ظل التدفق الهائل للمعلومات المصاحبة لتقنية الاتصالات والتكنولوجيا، والتي يصعب السيطرة عليها والإلمام بكل جوانبها.

مما تقدم يمكننا تقسم البحوث العلمية التي تسهم بها الجامعة إلى ثلاثة عناصر أساسية كما يلي:

1 - **بحوث أساسية أو نظرية:**

وتهدف هذه البحوث إلى تنمية المعرفة البشرية ودعم أسسها النظرية، ويكون ذلك عادةً في مجال العلوم البحثية والعلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، حيث استطاع الإنسان بما منحه الله من عقل، أن يجمع عبر تاريخه الطويل، رصيداً هائلاً من المعارف والعلوم المختلفة، منها ما يقتصر على مجرد الملاحظة للظواهر، ملاحظة بسيطة غير مقصودة، باعتماده على ما تراه العين وما تسمعه الأذن وما تلمسه اليد، وهي تعرف

بمرحلة (المعرفة الحسية)، أو بالنظر إلى ما يتجاوز ذلك، من التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة للظواهر فيما وراء الطبيعة، وهو ما يعرف بمرحلة (المعرفة الفلسفية التأملية).[7]

2 - **البحوث التطبيقية أو التطويرية:**

وتهدف البحوث التطبيقية أو التطويرية إلى حل مشكلات واقعية تواجهها الوحدات والمصانع الإنتاجية، أو مرافق الخدمات في المجتمع، حيث تفسر الظواهر في هذا المقام تفسيراً علمياً، ويربط به تلك الظواهر ربطاً موضوعياً، وهذا النوع من المعرفة يعرف (بالمعرفة العلمية التجريبية)، التي تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، وأساس وضع الفروض الملائمة، والتحقق منها بالتجربة، وتجميع البيانات وتحليلها، ليصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط هذه المفردات بعضها ببعض، وتمكنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروفٍ معينة.[8]

3 - **البحوث الريادية:**

وتهدف هذه البحوث إلى الربط بين البحوث الأساسية أو النظرية، والبحوث التطبيقية أو التطويرية، حيث تعنى هذه الأخيرة باختيار مدى صلاحية بعض الأساليب والمعلومات للتطبيق العلمي في بعض مناحي الإنتاج والخدمات، حيث إن هذه المعارف الثلاث لا تتناقض مع بعضها، بل هي في الواقع تتلازم وتتكامل فيما بينها، حيث الانتقال كلما أمكن ذلك من المرحلة الحسية والمرحلة الفلسفية إلى المرحلة العلمية التطبيقية.[9]

ثالثاً: الخدمات المجتمعية

للجامعة دور مهم في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، بصورةٍ مستمرة، لمواكبة التقدم في مختلف مناحي الحياة، ويتمثل هذا الدور في الآتي:

1 - المساهمة والمشاركة الفعلية والإيجابية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، من خلال الأبحاث والدراسات العلمية التي تجريها الجامعة.

2 - العمل على توفير مقومات الانشطة الكفيلة بإرساء قيمٍ معينة في المجتمع مرغوب فيها، أو العمل على تغيير بعض القيم غير المرغوب فيها، حيث تسهم الجامعة في هذا الجانب، بخلق برامج وأنشطة ثقافية، بإلقاء المحاضرات الثقافية العامة، التي تعالج مشكلات المجتمع، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية لدراسة الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى إعداد النشرات الإرشادية والتوجيهية، لمعالجة بعض الظواهر التي تظهر بين الحين والآخر في المجتمع.

3 - العمل من قبل الجامعة على توفير فرص التدريب والتنمية المهنية لبعض الفئات من المجتمع، مثل مراكز الخدمات والاستشارات العلمية في مختلف المجالات محل اهتمام الجامعة وتخصصاتها، مثل مراكز تعليم الحاسوب ومختبرات التحاليل

المختلفة، وتعليم اللغات الأجنبية، وغيرها من الأنشطة التعليمية والتدريسية التي بإمكان الجامعة القيام بها وتقديمها للمجتمع. وإذا نظرنا في هذا المقام إلى المكتبة الجامعية، فبإمكاننا اعتبارها خدمة مجتمعية مباشرة، إذ يسمح لبعض فئات المجتمع ممن لا ينتمون لمجتمع الجامعة فرصة الدخول والاستفادة من خدمات المكتبات الجامعية، والإطلاع على محتوياتها، وخصوصاً في ظل التطور الحاصل في تقنية الاتصالات والمعلومات، واستخدام شبكات المعلومات العالمية (الإنترنت).

العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

تتضح جلياً العلاقة بين الجامعة والمجتمع على ما توليه الجامعات من عناية واهتمام متزايد نحو دورها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

1 - اتساع مسؤوليات الجامعة اتجاه المجتمع بصورةٍ عامة.

2 - تعدد وتنوع البرامج التدريبية التي تعدها الجامعة للأخصائيين في مختلف المجالات، على مستوى عالٍ من الدقة والتأهيل.

3 - الاهتمام بتزايد كثافة برامج البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات، لتقديم الحلول الممكنة لمعالجة الظواهر داخل المجتمع.

4 - تزايد أهمية دور الجامعة في التركيز على التعليم المستمر، وإعادة تأهيل وتدريب الخريجين، مواكبة وضماناً لتلبية التغيرات السريعة في العلوم والتكنولوجيا، في ظل ثورة المعلومات.

5 - ظهور الخدمات الاستشارية باعتبارها أحد أهم المجالات ذات الأهمية المتزايدة في نشاط الجامعات الحديثة.[10]

دور المكتبة الجامعية ووظائفها:

مما لاشك فيه أن للمكتبة العلمية في أي مؤسسةٍ، وخاصةً الجامعية منها، أهمية بالغة في مرحلة الدراسة، وتعتبر ركناً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، وذلك لما يتوفر لها من إمكانيات علمية هائلة، تتمثل في المراجع والمصادر، من أمهات الكتب، والموسوعات، والقواميس، والكتب العامة، والدوريات، وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية، التي تزود الباحثين والدارسين بما يحتاجون إليه من حقائق ومعلومات، لاستكمال أبحاثهم ودراساتهم، من مختلف أوعية المعلومات على اختلاف أنواعها.[11]

كما هو معروف أن الدراسة الجامعية في جوهرها، مكتبة، وأستاذ، وطالب، مكتبة تزخر بكل صنوف المعرفة، وأستاذ يرشد ويوجه ويدفع إلى التفكير الحر المبدع، وطالب يسترشد ويتوجه ويندفع للبحث والتحصيل، حيث لم يعد التعليم يعتمد على التلقين المباشر أو الإملاء والتقيد بكتاب دراسي واحد، بل أصبح يعتمد على قيام الطالب بنفسه بتحصيل

المعلومات وجمعها من بطون الكتب والمراجع والدوريات، وغيرها من أوعية المعلومات المتطورة، حيث أظهرت الكثير من الدراسات العلمية أن نسبة كبيرة من الطلاب الجامعيين ليست لديهم الدراية الكاملة والكافية بطرق الحصول على المعلومات، والاستخدام الأمثل للمكتبة، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً على كفاءتهم العلمية.

مما تقدم يمكنا القول بأن المكتبة الجامعية تعد أحد أهم عناصر مقومات الجامعة. ويحظى هذا العنصر باهتمام كبير من جانب المسؤولين والمتخصصين بمجال التعليم الجامعي والمكتبات والمعلومات، حيث ورد في هذا الشأن على لسان العالم كارلايل Carllyle "إن الجامعة الحقيقية هي مجموعة من الكتب".[12] إلا أن هذا القول ينطوي على تبسيطٍ مبالغ فيه، وكان من الأحرى به أن ينصف مجتمع القراء باعتبارهم العنصر الأساسي في إحياء مجموعة الكتب بالمكتبة، حيث ؤن وجود العنصر البشري يكفل التفاعل فيما بينهم، وهذا التفاعل من أهم عناصر التعليم الجامعي، كما يرى العالم يونج E. M. Young "إن الجامعة مكان يُعَلِّم فيه الشباب أنفسهم بأنفسهم، تحت إشراف وتوجيه أناسٍ أكبر منهم سناً، وأكثر منهم حنكة".[13]

لذا فإن ما تحظى به المكتبة الجامعية من مساندةٍ غير محدودةٍ، هو المطلب الأساسي والحيوي في استكمال الجامعة لمقوماتها التعليمية والتربوية، حيث ؤن المكتبة هي بؤرة الجامعة، وكأحد عناصر المواد التعليمية تحتل المكانة المركزية والرئيسة، نظراً لأنها تخدم جميع أهداف الجامعة التي أنشئت من أجلها، حيث لم تعد الجامعات أبراجاً عاجية يمارس فيها العلماء والمفكرون هواية الحوار الفلسفي أو الرياضة العقلية، وإنما التحمت الجامعات في عصرنا الحاضر بمشاكل الحياة والمجتمع والناس، لتواجه مطالب وتحديات العصر، وتعمل على حلها بأساليب علمية متطورة.

ولقد زاد الضغط على التعليم الجامعي والعالي، كتطورٍ طبيعي لزيادة السكان، وحاجة المجتمع لتخصصات جديدة، حيث ارتبط التطور العلمي والتكنولوجي بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي أصبح التعليم الجامعي هو مركز التطور العلمي، وعاملاً هاماً في التنمية بمعناها الشامل،[14] حيث تعمل الجامعات العصرية في ظل عددٍ من العناصر الهامة، نشير إليها فيما يلي:

أولاً: عصر انفجار المعلومات

يتسم العصر الذي نعيش فيه بحجم وتعقد المعرفة العلمية في مختلف المجالات والتخصصات، وهو ما يطلق عليه عصر (انفجار المعرفة أو المعلومات)، وأمام هذا الكم الهائل من المعلومات والمعرفة العلمية، التي تزداد تخصصاتها، وتعمقها، وتعقدها الموضعي، واعتماد فروعها بعضها لبعض، وازدياد اللغات التي تنشر بها، لذلك أصبح

لزاماً على المكتبة الجامعية أن تقوم بوظيفة جهاز المعلومات المتطور، الذي يفرز من هذا الكم والفيض الهائل من المعلومات ما يستجيب لاحتياجات المستفيدين، من أعضاء هيئة التدريس الباحثين، والطلاب.

وقد نوقشت قضية المعلومات في دراسةٍ علميةٍ سابقة قام بها حشمت قاسم، انتهت إلى إيجاز عناصر هذه القضية فيما يلي:[15]

1 – زيادة هائلة في حجم الإنتاج الفكري في جميع مجالات المعرفة، وتشير جميع الأدلة إلى أن هذه الزيادة مطردة، وأن الإنتاج الفكري ينمو بمعدلات رأسية (وفقاً لمتوالية هندسية)، وإن كانت فترة التضاعف تختلف من مجال علمي إلى آخر، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإنسانيات والفنون، ثم العلوم الاجتماعية.

2 – زيادة عدد اللغات التي ينشر بها الإنتاج الفكري، كنتيجة طبيعية للاهتمام بالبحث العلمي –وخاصةً– في المجتمعات الحديثة الاستقلال، والحرص على استعمال اللغة القومية في هذا الإنتاج.

3 – ظهور أشكال جديدة للنشر، منها ما هو تقليدي (أي طباعي)، ومنها ما هو غير تقليدي كاستخدام المصغرات الفيلمية (الميكروفيش – والميكروفيلم)، والحواسيب الإلكترونية، ومؤخراً الأقراص المضغوطة CD وغيرها. هذا فضلاً عن بروز أشكال جديدة من أوعية المعلومات كتقارير البحوث وبراءات الاختراع، والمواصفات القياسية، وبحوث المؤتمرات، إلى آخر ذلك من مصادر المعلومات.

4 – ظهور الارتباطات الموضوعية الجديدة، التي تهدف إلى تغطية الفواصل الموجودة بين مختلف مجالات المعرفة البشرية، فقد ظهرت مجالاتٌ موضوعية جديدة تربط مثلاً بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، كبحوث العمليات والحاسبات الإلكترونية. بالإضافة إلى المجالات العلمية التي تولدت نتيجة لتداخل بعض المجالات كالكيمياء الحيوية والهندسة الطبية، وقد حظيت هذه المجالات باهتمام ملحوظ نظراً لارتباطها المباشر بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 – تعقد احتياجات الباحثين العلميين، نتيجةً للاتجاهات التي سادت البحث العلمي، وإنتاج المعلومات، ومحاولة الربط بين أكثر من موضوع واحد، لضمان التوسع والتطوير، فلم يعد بإمكان أيّ باحث أن يحقق الكفاءة المطلوبة في إنتاجه العلمي وهو بمعزل عن التيارات العلمية الجارية في المجالات المجاورة.

6 – تضاءل قدرة الباحثين كأفراد، في الاعتماد على أنفسهم، نتيجةً لهذا الفيضان والتدفق الهائل من المعلومات، وحاجتهم إلى خدمات أكثر ديناميكية، وأكثر قدرة على تلمس احتياجاتهم، واتخاذ التدابير اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، وذلك اعتماداً على

تحليل واسترجاع المعلومات للمستفيدين من خدماتها. ولكي تحقق ذلك عليها أن تدخل في تشكيلٍ مكتبي جامعي على مستوى الجامعة الواحدة، وعلى مستوى الجامعات في الدولة، كما أن عليها أن تدخل في شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والدولية، من أجل توفير خدماتٍ أفضل لروادها، لكي تسهم في أن يكون إنتاجهم العلمي إنتاجاً أصيلاً مبتكراً، فتوفر بذلك على الدولة وعليهم، الوقت والجهد والمال، الذي يمكن أن يصرف في بحوث ودراسات يكون قد سبقهم إليها زملاءٌ آخرين في أي مكان في العالم.

ثانياً: عنصر البحث العلمي

مما لاشك فيه أن البحث العلمي الجيد يتطلب خدمات معلومات على مستوى عالٍ من الدقة والمصداقية، بمعنى أن مكتبة الجامعة عليها أن تقوم بوظائف جهاز المعلومات المتكامل، سواء في اقتنائها أحدث ما نشر في المجالات والاختصاصات محل اهتمامها، بمختلف أشكال نشره، في كتب، أو دوريات، أو رسائل علمية، أو مواد سمعية وبصرية، أو نشرات وتقارير علمية بمختلف اللغات، أو في مقدرة وكفاءة القائمين عليها المؤهلين والمُدربين على الاستخلاص والتحليل الدقيق والعميق للمعلومات المتخصصة للمستفيدين من خدماتها، أو في الاستفادة من بنوك ومراكز المعلومات المتخصصة وشبكات نظم المعلومات المتطورة محلياً وإقليمياً وعالمياً، للإسهام في تأصيل البحث العلمي.

وقد أشرنا بأن للبحث العلمي ثلاثة أنماط تمارس في الجامعة: البحوث الأساسية، والبحوث التطويرية، والبحوث الريادية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد من أنماط البحوث، وإنما تتعدد أنماط تمويل هذه البحوث، وبالتالي تتفاوت مستويات ومجالات الاستفادة منها. بمعنى .. بالإمكان نشر نتائج بعض هذه البحوث على الملأ؛ في الوقت الذي يمكن أن تحجب نتائج تلك الأبحاث عن فئاتٍ معينة، ومثالاً على ذلك البحوث التطويرية والبحوث المتعلقة بالمجالات التنافسية، التي تقوم عليها وترعاها الشركات الصناعية، حيث تحتكر هذه الأخيرة نتائج تلك الأبحاث، وأيضاً البحوث التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن الوطني والقومي، التي تستدعي عوامل السرية أو دوافع عدم نشرها، والإطلاع عليها من قبل فئة محدودة جداً ممن يتحكمون في سلطة اتخاذ القرار.

وقد ارتبط هذا التعدد في أنماط البحوث التي أشرنا إليها، بالتعدد أيضاً في أشكال النشر المختلفة التي أشرنا إليها كذلك، ولكل شكلٍ من هذه الأشكال مشكلاته الخاصة بالتعرف عليه وتتبعه واقتنائه، وكيفية تنظيمه، ومن ثم جمعه في متناول المستفيدين منه في مجتمع الجامعة ومحيطها.

ثالثاً: عنصر أسلوب وطرق التعليم

في العصر الحاضر، عصر التدفق الهائل للمعرفة، ينبغي أن يتغير أسلوب وطرق التعليم

أو التدريس في جامعاتنا العربية، من مجرد التلقين وحشو أذهان الطلاب بالمعلومات، إلى أسلوب الحوار المفتوح والمناقشة الجادة وحلقات البحث، من هنا يتوجب علينا أن نحدد ما نعنيه بطريقة التعليم. حيث تشير الطريقة، إلى طريقة العمل في التدريس أو التعليم، أو الطريقة التي يتم بها نقل المعلومات إلى المتعلم، بحيث تصف الطرق بشكلٍ مفهوم العملية التعليمية، بمعنى ليس فقط كيف تصل المعلومات من المعلم إلى المتعلم، بل أيضاً كيف يستخدمها المتعلم، ويتفاعل معها، وكيف يتلقى التوجيه والإرشاد، ويعطي تغذية راجعة، سواء كنا محاضرين متمرسين أم لا. ربما يكون هنالك اتفاق على أن استخدام الطريقة الصحيحة مهم جداً، لأن التدريس يشكل جزءاً هاماً من عمل المعلم اليومي، ونوعية الطالب معتمدة على مدى فاعلية الطريقة المستخدمة.[16]

وبذلك ينبغي على الطالب أن يتعلم كيف يبحث في مختلف المصادر المرجعية، وينفتح على المدارس الفكرية العالمية، وأن يقوم بالتجارب والدراسات وإعداد البحوث والتقارير والممارسة العلمية، كلما أمكن ذلك، لربط النظريات بمشاكل المجتمع، وتدريب الطالب على أن يساهم إيجابياً في العملية التعليمية، ولتكوين شخصيته المتكاملة القادرة على الابتكار والخلق والإبداع.[17]

لذا كان من الطبيعي في ظل تعقد احتياجات المجتمع، وتنوع توقعاته للتعليم، تنوع أساليب التعليم، سواء من حيث الدرجات العلمية أو من حيث طرق التدريس وإمكانياته. ومن أهم السمات المميزة للتعليم العالي، وخاصةً في الدول النامية، ظهور ما يسمى بجامعات الأعداد الكبيرة، بمعنى أن تكون المواد التعليمية المحددة من أعضاء هيئة التدريس، والقاعات الدراسية، والمختبرات، والمكتبات، والمرافق التعليمية الأخرى، في خدمة أعدادٍ كبيرة من الطلاب.

مما تقدم ظهر التفكير في الأساليب والطرق البديلة التي من شأنها دعم هذه الموارد، دون الحاجة إلى مخصصات مالية زائدة، فكان التفكير في تكنولوجيا التعليم بكل أشكالها، وخاصةً الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي تكفل للمدرس الواحد القدرة على التدريس لأكبر عددٍ من الدارسين في نفس الوقت، وأيضاً تشجيع الاتجاه نحو التعليم الذاتي، وضرورة توفير مقومات هذا التعليم، والمتمثلة أساساً في الوسائل التعليمية الحديثة، كالمواد السمعبصرية بكل أشكالها وأنواعها، والتي يعهد بها إلى المكتبة الجامعية، حيث أنها تقوم على خدمة العملية التعليمية والبحثية بالجامعة.

وللمكتبة الجامعية دور مهم في خدمة النشاط التعليمي بالجامعة، ويمكن الإشارة إلى هذا الدور في شقين أساسيين، هما: شق مباشر، وآخر غير مباشر.

أولاً: الشق المباشر

ويتمثل في تقديم خدمات تعليمية مباشرة، بأن تقوم المكتبة بدور إيجابي مباشر في إكساب الطلاب بعض الخبرات والمهارات الأساسية، والتي لا يقتصر انتفاعهم بها على فترات ارتباطهم بالجامعة، بل يمتد أثرها معهم طوال مراحل حياتهم، ويتلخص هذا الدور في الآتي:

1 - إكساب الطلاب العادات القرائية السليمة.

2 - تعويد وتدريب الطلاب على البحث عن الحقائق بأنفسهم، والإفادة من مصادر المعلومات المتوفرة بمكتبة الجامعة.[18]

هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الجامعات طرحت فكرة نظم تعليم غير تقليدية، لتوفير أكبر فرصة للتعليم الجامعي لبعض فئات المجتمع، مثل التوسيع في نظام الانتساب بكل أشكاله، بالإضافة إلى تطبيق فكرة الجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، وغير ذلك من أشكال التوسع في التعليم الجامعي. وهذه مجتمعة ألقت أعباءً مضاعفةً على المكتبات الجامعية.

ثانياً: الشق غير المباشر

بمعنى تقديم المكتبة الجامعية خدمات غير مباشرة لعنصري العملية التعليمية بالجامعة، عضو هيئة التدريس والطالب، وذلك بتوفير مصادر المعرفة المناسبة لهما، لمواكبة التطورات العلمية الجارية في مختلف التخصصات محل اهتمام الجامعة، وذلك دعماً للاتجاه نحو تحويل العملية التعليمية في الجامعة، من عملية تقنية تقليدية، إلى عملية حوارٍ وانفتاح على المصادر المتنوعة للمعرفة البشرية، وإتاحة الفرصة أمام الطالب في تحصيل مادته العلمية بنفسه، من المصادر المتوفرة بالمكتبة، بإشراف الأستاذ، دون الاعتماد على كتابٍ دراسي معين، أو اتجاهاتٍ فردية معينة سلفاً. والمكتبة الجامعية عادةً لا تنحصر مهمتها في اقتناء مصادر المعرفة وتجميعها فقط، وإنما تذهب إلى أكثر من ذلك، بحيث تقوم على تنظيم تلك المصادر بتنظيمها وفهرستها، وإعداد الببليوغرافيات عنها، والمستخلصات والكشافات لمحتوياتها، بحيث يسهل الوصول إليها والإفادة منها من قبل الرواد، وغالباً ما يكون دور المكتبة في ذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنظم التدريس والمناهج المعمول بها في الجامعة.

ومن أهم التدابير التي تستخدمها المكتبات الجامعية لتوفير احتياجات روادها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، الحرص على التعرف الوثيق على المجالات والتخصصات محل اهتمام الجامعة من خلال المقررات الدراسية، وذلك بتوفير عددٍ مناسب من نسخ الكتب التي لها علاقة بتلك المقررات، لتيسر للمكتبة إعارتها لروادها، وفق لوائح ونظم

وتعليمات إدارة المكتبة، وفي بعض الأحيان تكون نسخ الكتب غير متوفرة بعددٍ كافٍ للاستفادة منها في الإعارة الخارجية، يقوم أعضاء هيئة التدريس بتحديد تلك الكتب التي لها علاقة بمقرر معين، ويطلب حجزها في مكانٍ خاص، وتتم إعارتها إعارة داخلية فقط، ليتسنى للجميع الإطلاع عليها، وعدم إعارتها خارج المكتبة إلا في أضيق نطاق (للتصوير منها مثلاً)، أو إعارتها لساعاتٍ من نهاية دوام يوم وإعادتها اليوم التالي، أو في عطلة نهاية الأسبوع، ولضمان المحافظة عليها ومعرفة من استخدمها تُعد المكتبة سجلات دقيقة لهذا الغرض، تشتمل على بيانات الكتاب كاملة، وكذلك الطالب وأستاذ المقرر، وبياناتٍ بعدد مرات استخدام كل طالب لكل كتاب منها، لمعرفة مدى إقبال الطلاب على كل كتاب، ومدى استفادة كل طالب من هذه الخدمة التي تقدمها المكتبة، وكذلك تقدم المكتبات الجامعية خدمة اقتناء الكتب بصورة شخصية، وذلك بتوفير الكتب المنهجية لمعظم المقررات الدراسية في كل التخصصات، وبيعها بسعر التكلفة، وأحياناً مدعومة بأسعار رمزية، والهدف من ذلك طبعاً تشجيع الطلاب على تكوين مكتباتٍ خاصة بهم، تعينهم في مستقبل حياتهم العلمية، ولأبنائهم من بعد ذلك.

إلا أن هذا النوع من الخدمة يولد لدى بعض الطلاب شعوراً بأن اقتناءهم لكتاب منهجي عن كل مقرر هو أساس ذلك المقرر، ويتم التركيز عليه والاكتفاء به، وهذا ما يؤدي إلى عدم تردد الطلاب على المكتبة الجامعية، وضياع فرص الانفتاح على مصادر المعرفة المختلفة، والإطلاع على الاتجاهات والآراء والقضايا الفكرية، ذات العلاقة بتخصص الطالب، ليُعود على البحث واستخراج المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها. ونتيجة لكثرة وتدفق المعلومات في العصر الحاضر، فإن عصر العقول الإلكترونية التي تختزن المعلومات الوفيرة، وتنسقها وتستخرج منها الكثير من النتائج، فيها ما يغني عن إرهاق ذهن الإنسان، بحفظ الكثير من المعلومات، حيث إن الطاقة الذهنية للإنسان محدودة، ولا يصح أن تبدد في عصرنا الحاضر في اختزان المعلومات، التي يمكن الرجوع إليها دون عناء في الكتب، والموسوعات، والسجلات الإحصائية، والأشرطة التسجيلية المسموعة والمرئية، والحاسبات الإلكترونية، وإنما يُستفاد من هذه الطاقة في تحليل هذه المعلومات وتأهيلها، ولعل هذا ما يتناسب مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه، حيث تتلاحق التغييرات بسرعةٍ فائقة، نتيجة الثورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، بحيث لا يمكن الوقوف عند حدٍ معلومات معينة، وإنما يجب تعلم الجديد بصفة مستمرة، لمواكبة كل التطورات العلمية في مختلف المجالات والتخصصات، لذا فإن المطلوب من العملية التعليمية، ليس إعداد أشخاص متعلمين فحسب، بل المطلوب إعداد أشخاص قابلين للتعلم.[19]

رابعاً: عنصر الجامعة المفتوحة وقضية التعليم المستمر

الجامعة المفتوحة هي إتاحة فرصة جديدة للتعليم الجامعي عن الذين حرموا منه في فترةٍ من الفترات، حيث يحتاج المجتمع لهذه العناصر القادرة على العطاء والإسهام الإيجابي العلمي، فإذا كانت الجامعة التقليدية مطالبة بتوثيق صلتها بالمؤسسات الثقافية والإنتاجية؛ فإن الجامعة المفتوحة لا تستطيع أن تقتصر على البرامج المذاعة، بل هي مطالبة كشرطٍ أساسي لاستمرارها، بأن تنسق وتوثق صلاتها بالمؤسسات العلمية المختلفة، وخصوصاً المكتبات الجامعية والوطنية والمتخصصة وغيرها.

أما عن قضية التعليم المستمر، فإن العالم يعيش اليوم في ظل مجتمعٍ دائم وسريع التغير، وعليه فإن التطور المستمر لمؤسساته وأجهزته المختلفة، يحتاج من القائمين على تلك المؤسسات متابعة استمرارية التعليم، حتى يتم حل مشاكل العمل والإنتاج في المجتمع، بناءً على تطورات العصر ومستحدثات العلم، والتأقلم مع هذه المتغيرات المستمرة، وتوفير إمكانيات السيطرة على البيئة، والإفادة من هذه المقومات، بمعنى أن يحاول الفرد تنمية معرفته بما يتفق واحتياجاته، حيث تقع على الجامعات مسؤولية هذا النوع من التعليم، وذلك بخلق برامج توفير فرص التعليم والتدريب أثناء الخدمة لبعض المهن في المجتمع، مثل المدرسين والأطباء، بحيث يكون برنامج قصير الأجل، أسبوع أو أسبوعين مثلاً، وبرامج طويلة نسبياً كالبرامج الشهرية، أو برامج تستمر لفصل دراسي كامل. وذلك حسب طبيعة البرنامج ومحتواه، وطبيعة الدارسين، والهدف المنشود من البرنامج.

والتعليم المستمر -على الرغم من حداثة استعمال المصطلح الدال عليه- مفهوم قديم ارتبط بحرص الإنسان على التكيف مع الظروف والمتغيرات الطبيعية والاجتماعية، التي يصادفها في جميع أطوار حياته.[20] حيث لا يحتاج التعليم المفتوح والتعليم المستمر إلى وجود مؤسسات نظامية، قدر حاجته إلى توافر قنوات ومصادر الحصول على المعلومات، وبطبيعة الحال، فإن المكتبات الجامعية بجميع أنواعها، السبيل الأساسي لجعل مصادر المعلومات في متناول كل من يحتاج إليها.

ومن هنا تكمن أهمية المكتبة الجامعية، كجهاز معلومات متطور للباحثين من خارج الجامعة، وخصوصاً أن الكتاب لم يعد هو وسيلة الاتصال ووعاء المعلومات الوحيد، بل يسرت أساليب الاتصال التكنولوجية الحديثة والحاسبات الإلكترونية، إمكانية الاتصال المباشر وغير المباشر بجهاز المعلومات، بسؤاله عن آخر التطورات في مجال علمي معين، حيث يظهر ذلك أمام السائل على شاشة المنفذ الشبيهة بشاشة التلفزيون، ومن هنا جاء التعبير القائل «لقد أصبحت المعرفة ديمقراطية، والديمقراطية معرفة».[21] فإن للمكتبة الجامعية دورها الأساسي في توفير مقومات التعليم المستمر، وتحقيق أهدافه،

وإن اختلف هذا الدور وفقاً لاختلاف فئات المستفيدين منها، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، فإذا لم يكن عضو هيئة التدريس قادراً على تحقيق مستوى الفعالية المطلوبة في العملية التعليمية، لابد للمكتبة من أن توفر له المصادر والخدمات التي تكفل له الإحاطة بكل جديد في مجال تخصصه، فضلاً عن الإطلاع على أحدث التطورات في طرق التدريس وأساليبه، وكذلك العاملين بالجامعة، فمن لم يحرص على ملاحقة التطورات الجارية في مجال عمله أو تخصصه، فلاشك بأنه سيتخلف عن ركب التطور، وربما يجد نفسه عاجزاً عن النهوض بمتطلبات وظيفته كما ينبغي، وخاصةً في ظل التغيرات المتلاحقة التي نشهدها في جميع مجالات الحياة المعاصرة.

وترتبط عادةً فكرة التعليم المستمر بفكرة القضية المهيمنة، بمعنى الحرص على تطوير المعلومات المهنية للأشخاص، بما يمنح لهم القدرة على مواكبة التطورات الجارية بتخصصاتهم.

ويقع على الجامعات العبء الأكبر في تحقيق هذه التنمية المهنية، بوضع برامج يتم تحديد مواصفاتها وأهدافها، وفقاً لطبيعة المهمة، وتسمى هذه البرامج، بالبرامج غير التقليدية، حيث تتسم هذه البرامج بأنها قد لا تلتزم بالنظم والمعايير المعمول بها، للحصول على درجةٍ علميةٍ، كذلك من الممكن أن تعمل الجامعات على خدمة أهداف التنمية المهنية، من إعداد البرامج الخاصة بالخدمات المجتمعية، حيث يمكن تنظيم برامج تدريبية خاصة بقطاعات معينة من المجتمع، كالعاملين في مهن معينة.[22]

وللمكتبة الجامعية دورها الأساسي في خدمة هذه الأنشطة -السابق ذكرها- مجتمعة، فضلاً عن أنها تعتبر في حد ذاتها خدمة مجتمعية مباشرة، فإتاحة الجامعة لمواردها المكتبية لصالح المجتمع الذي تتواجد فيه، يعتبر خدمة من الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

خامساً: عنصر تطوير الخدمات التعليمية (شبكة المعلومات الدولية- الإنترنت)

إن لشبكة الإنترنت أهمية ضخمة بالنسبة للتعليم بصفة عامة، وللتعليم العالي بصفة خاصة، ذلك لأنها يمكن أن تؤدي إلى طرق جديدة في التدريس، ولكن هذه الأهمية والإمكانية لا يمكن أن تتحقق إلا بالجهود التي تبذل لاستخدام وتطوير المبادرات المحلية والإقليمية والدولية على الإنترنت، التي تسمى شبكة الشبكات أو شبكة المعلومات الإلكترونية الكونية، حيث بدأت فكرتها منذ حوالي ربع قرن من الزمن، وذلك في وكالة مشروعات للبحوث المتقدمة لوزارة الدفاع الأمريكية (ARPA)، وفي حقيقة الأمر فإن الإنترنت هي منظومة معقدة من الشبكات المتصلة بروابط عالية السرعة عبر الدول، وبالتالي ليست لها حدود في الفضاء الكوني، وفي دراسة إحصائية عالمية حديثة، يوجد حوالي (50000) شبكة في أكثر من (100) دولة، بينما يبلغ عدد المستخدمين لشبكة

الإنترنت حوالي (50) مليون مستفيد في ازدياد مستمر وبسرعةٍ فائقة، ويُقدر معدل النمو في استخدام الإنترنت بحوالي 20 ٪ في الشهر. وتوجد فجوة بين الدول المتقدمة والنامية بالنسبة لعدد الشبكات والمضيفات والمستفيدين، ويمكن الإشارة إلى أن (56 ٪) من الروابط Links توجد بالولايات المتحدة الأمريكية، (26 ٪) توجد في أوروبا، و(16 ٪) في كندا ودول أمريكا اللاتينية، و(12 ٪) في آسيا والشرق الأوسط، أما الباقي (1 ٪) فيوجد في أفريقيا.[23]

ولشبكة الإنترنت أهمية كبيرة جداً بالنسبة للعملية التعليمية بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، حيث تعتبر الإنترنت شبكة اتصالات تقدم خدمات معلوماتية وتعليمية وبحثية، بالإضافة إلى النواحي الترويحية، والذي يهمنا في هذا المقام النواحي العلمية. فليس التعليم مجرد نقل تراث علمي متفق عليه من جيل إلى آخر، بل على المتعلم أن يتعرف وبشكل مستمر على البحوث الجديدة في مجال تخصصه واهتماماته، كما أن برامج التسلية والبرامج الترويحية التي تقدمه الإنترنت، قد تكون وسيلة تعليمية ناجحة في بعض الجوانب.

ومن أهم الخدمات التي تقدمها الإنترنت، خدمة الإحاطة الجارية بكل جديد، وتبادل الآراء والأفكار مع زملاء المهنة والتخصص، حيث تسهل هذه الأخيرة الاتصال بين مختلف كليات وأقسام وأدوات الجامعة، والتي تعين على وجه الخصوص ما يلي:

1 – الإطلاع على فهارس المكتبات الجامعية وغيرها، والتعرف على محتوياتها.

2 – مساعدة أعضاء هيئة التدريس في الإشراف على طلاب الدراسات العليا.

3 – الحصول على معلومات عن برامج الحاسوب المستخدمة في العملية التعليمية.

4 – الحصول على أفكار للمحاضرات والتدريبات العملية، وعلى برامج الأغراض التعليمية.

5 – زيادة وعي ومتابعة أعضاء هيئة التدريس عما يقوم به زملاؤهم من أنشطة علمية مختلفة في مجال تخصصهم.

6 – المساهمة في زيادة معلومات أعضاء هيئة التدريس عن المحتويات الموضوعية، وما يستخدم في مقرراتهم التدريسية.

مما تقدم يمكننا القول بأن الإنترنت تمثل بالنسبة للجامعات بصورة عامة، آلية تستطيع بواسطتها هذه الأخيرة التغلب على كثير من سلبيات العملية التعليمية في الجامعة، وخاصةً في الجامعات التي تتباعد كلياتها وأقسامها عن مقرها الرئيسي بعشرات ومئات الكيلومترات، ويحل مشكلة البعد الجغرافي كميزة مهمة للجامعة، وربطها بالجامعات الأخرى، محليا وإقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى ميزة التعليم عن بعد للطلاب غير النظاميين، وغيرها من الميزات ذات الأهمية الكبيرة التي تقدمها الإنترنت.

سادساً: عنصر المكتبة الجامعية كمركز معلومات متطور

بعد ظهور ما يعرف بعصر المعلومات، وانفجار المعرفة، والتدفق الهائل لها، لم تعد المكتبة الجامعية بشكلها التقليدي قادرة على مسايرة هذا الكم الهائل من المعلومات، والوفاء بالتزاماتها اتجاه احتياجات روادها المستفيدين، من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والباحثين المتخصصين، على تزويدهم بالمعلومات المطلوبة لهم، مما أدى إلى ظهور الحاجة الماسة والضرورية إلى تطوير المكتبات الجامعية، بحيث تصبح مركز معلومات متطور يقوم بكل عمليات التجميع للمعلومات، والاختيار، والتحليل، والتنظيم، والاختزان، والنسخ، والنشر والاسترجاع، لتلك المعلومات، وفق احتياجات ومتطلبات المستفيدين من خدماتها، وإحاطتهم بها أولاً بأول.

فإذا كانت المكتبات الجامعية التقليدية تهتم بالدرجة الأولى بتزويد واقتناء الكتب والمصادر العلمية المختلفة، ومن ثم تصنيفها وفهرستها وفق النظم المتبعة، وتقديمها للمستفيدين عن طريق خدمة الإعارة والمراجع والقراءة، وغيرها من الخدمات التقليدية المعروفة، فإن جهاز أو مركز المعلومات بالمكتبة الجامعية يهتم إلى جانب الانشطة التقليدية السابقة، باختيار مختلف أنواع المطبوعات، وخصوصاً التركيز على الدوريات العلمية وتقارير البحوث المنشورة وغير المنشورة، ومن ثم يتولاها بالتحليل العميق بالتكشيف والاستخلاص، ثم يهتم بعمليات التحرير والترجمة والنسخ والنشر، وعادةً ما يستخدم في هذه العمليات تقنية الحواسيب الإلكترونية، لأداء عملياته بسرعة وكفاءة ودقة متناهية، يقوم بها متخصصون في مجال المكتبات والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مبرمجي ومحللي ومصممي النظم.[24]

الهوامش:

1 - سعيد التل. مبادئ وأهداف التعليم الجامعي العربي، دراسة استطلاعية. - عمان: المؤلف 1976. ص 98.

2 - استيفنكيرتز. دور الجامعة في عالم متغير. - ترجمة: عبد العزيز سلمان وإبراهيم عصمت مطاوع، تقديم: محمد حافظ غانم. - القاهرة: دار النهضة، 1975. ص 15.

3 - موريس جلفاند. المكتبات الجامعية في الدول النامية. - ترجمة: حشمت قاسم ومحمد فتحي عبد الهادي. – القاهرة: جمعية المكتبات المصرية، 1972. ص 52.

4 - محمد منير مرسي. التعليم الجامعي المعاصر، قضايا واتجاهاته. - القاهرة: دار النهضة العربية، 1977. ص 10.

5 - بدر، أحمد، ومحمد فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية، دراسات في المكتبات الأكاديمية والبحثية، القاهرة، مكتبة غريب، 1998، ص 12.

6 - موسوعة قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972. – القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1983.

7 - أحمد بدر. أصول البحث العلمي ومناهجه. –ط9. - القاهرة: مكتبة الأكاديمية، 1996. ص 18.
8 – عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعي. ط6، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977، ص29.
9 – أحمد بدر. أصول البحث العلمي ومناهجه. ط9، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996، ص 19.
10 – ج. فيكتور أتوشكين. تخطيط وتطوير في الجامعات. - ترجمة: عبد الفتاح القصاص.- مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع3، 1972. ص ص 16 - 27.
11 – يوسف أبو بكر يوسف. دليل المكتبة المركزية. –ط2. - سبها، جامعة سبها، 1999، ص 7.
12 – أحمد ناصر النعيمي. دراسة تقويمية للدور التربوي للخدمة المكتبية بجامعة الإمارات العربية المتحدة. – الكويت: مكتبة الفلاح، 1986. ص 52.
13 – المرجع نفسه: ص 52.
14 – أحمد بدر، محمد فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية. –مصدر سابق، ص 16.
15 – حشمت قاسم. التوثيق العلمي ودوره في خدمة البحث في الجمهورية العربية المتحدة. - رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة،1971. ص ص –48 77.
16 – بربارا ماتيرو، وآخرون. الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. - ترجمة:حسين عبد اللطيف بعارة وآخرون.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002. ص 183.
17 – أحمد بدر، محمد فتحي: المكتبات الجامعية. - مصدر سابق، ص 18.
18 – أحمد بدر، سليمان كلندر. «الجامعة العصرية وإدخال برامج التعليم على استخدام المكتبة ومصادر المعلومات". - في الندوة الأولى لأمناء ومديري المكتبات بالجامعات العربية، جامعة بغداد. - القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، 1972. ص ص 143 - 167.
19 – محمد حلمي مراد. "دور الجامعات في إعداد القوى العاملة المؤهلة". - في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر، اتحاد الجامعات العربية، 1973. ص ص 20 - 21.
20 – شكري عباس حلمي، ومحمد جمال نوير. تعليم الكبار، دراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في إطار مفهوم التعليم المستمر– القاهرة: مكتبة وهبة، 1982. ص ص 9 - 10.
21 – أحمد بدر، محمد فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية. - مصدر سابق، ص 19.
22 – شكري عباس حلمي، ومحمد جمال نوير. تعليم الكبار– مصدر سابق، ص ص 12 - 14.
23 – Srikantaiah, K & D. Yingiuo. Internet and its impact on developing Counties—3rd (A) IFLA General Conference. 1997.
24 – أحمد بدر، محمد عبد الهادي. المكتبات الجامعية. –مرجع سابق، ص 26.